العدد الرابع
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social siences
يناير ٢٠٢١

التعليم والقيم المدنية في المجتمعات العربية

(مؤشرات الواقع وتطلعات المستقبل)

Education and Civic Values in Arab Societies

(Indicators of Reality and Future Aspirations)

إعداد

أ.د/ سعيد محمود مرسي عطية

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية ومدير مركز اليونسكو الإقليمي لتعليم الكبار السابق/ جامعة الزقازيق

د/ أمل أنيس محمد

دكتوراه في أصول التربية / جامعة الزقازيق

٢٠٢١م

التعليم والقيم المدنية في المجتمعات العربية

(مؤشرات الواقع وتطلعات المستقبل).

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٠/١١/١١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/١/١

مستخلص:

يسعي هذا البحث إلي تحقيق مجموعة من الأهداف وهي إبراز أهمية دور التعليم في تعزيز القيم المدنية، وتسليط الضوء على أهمية القيم المدنية في بناء المجتمعات العربية والحفاظ عليها، وكذلك التعرف علي أهم القيم المدنية اللازمة لبناء المجتمعات الحديثة، والكشف عن أهم المفاهيم المتربطة بالقيم المدنية، وتحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول المؤشرات الدولية لبعض القيم المدنية في مصر وبعض الدول العربية، ثم الوصول إلي وضع تصور مقترح لتنمية وتعزيز القيم المدنية في المجتمعات العربية، وقد توصلت الدراسة إلي الإجابة علي كافة التساؤلات التي قد تم طرحها.

الكلمات المفتاحية: القيم المدنية، التربية المدنية، الثقافة المدنية، المجتمع المدني.

Abstract:

This research seeks to achieve a set of objectives, namely highlighting the importance of education in promoting civic values, highlighting the importance of civic values in building and maintaining Arab societies, as well as identifying the most important civic values necessary for building modern societies, and revealing the most important concepts linked to civic values, Analyzing available data and information about international indicators of some civic values in Egypt and some Arab countries, then arriving at a proposed vision for the development and strengthening of civic values in Arab societies, and the study reached an answer to all the questions that had been raised.

Key Words: Civic Values, Civic Education, Civic Culture, and Civil Society.

التعليم والقيم المدنية في المجتمعات العربية

(مؤشرات الواقع وتطلعات المستقبل)

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات سياسية واقتصادية كبري، بفعل ما أحدثته العولمة من تأثيرات علي شتي المجالات، منها ما هو إيجابي كتعزيز اقتصاد المعرفة، وخلق مجتمع قائم علي المعلومات ومدرك لأهمية المهارات الفكرية، وأصبح التعليم مدي الحياة وتداول المعرفة والمعلومات من سمات العصر، وبفعل التغيرات التكنولوجية الرقمية المتسارعة أصبح العالم قرية كونية صغيرة. وعلي الجانب الأخر، ظهرت تأثيرات سلبية للعولمة، اتسمت بالهيمنة الرأسمالية في جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية بما يفرض نوعا من فقدان الخصوصية وتلاشي الحدود، فضلا عن ثورة الاتصالات الحديثة التي تتميز بقدراتها علي الانتشار الواسع بعيدا عن سيطرة الدول والحكومات، باعتبارها أداة متاحة وسهلة الاستخدام من قبل مختلف القوي التي يمكنها أن تنشر قيم وأفكار سلبية تقوم علي العنف والتعصب والتطرف والإرهاب والعنصرية والكراهية والفساد؛ لذا فنحن الآن في أمس الحاجة إلى ترسيخ ودعم الثقافة المدنية للمجتمع من أجل إعادة بناء الإنسان مجددا إنسان يكون لديه القدرة علي تحمل مسؤولياته وأداء واجباته، والمطالبة بحقوقه، بما يتناسب مع احتياجات المجتمع، ويعمل علي تحقيق مبدأ الحرية وتكافؤ الفرص والقدرة علي العيش المشترك واعلاء قيم الوطن والمواطنة.

ولكي يتم ترسيخ مثل هذه القيم المدنية داخل المجتمع لابد من توفير نظام تعليمي مرن يقوم علي الفهم والتحليل والادراك، والإبداع ، والقدرة علي التنافسية، ويلبي احتياجات المجتمع ويدعم منظومة القيم التي تميزه عن غيره من المجتمعات، إذ أن القيم بشكل عام تمثل إحدى المكونات الهامة لثقافة أي

مجتمع، وهناك أيضا الكثير من القيم المشتركة بين مختلف المجتمعات والتي تلعب دورا هاما في استقرار المجتمعات الإنسانية، وتأتي علي رأس هذه القيم "القيم المدنية **Civic Value**" كالتسامح tolerance، والعمل التطوعي، والمشاركة Participation ، والثقة truth، والالتزام ، والولاءLoyalty والانتماء Belonging التي تعمل جمعيها علي تشكيل العقل الجمعي، وتعمل دائما علي دعم الممارسات الديمقراطية وتعميق فكرة المشاركة في بناء المجتمع وتطوره وتقوية الروابط والنسيج الاجتماعي واللحمة الوطنية لمجتمعاتنا العربية.

ولعل ما تعاني منه المجتمعات العربية في الوقت الراهن من صراعات أيديولوجية ومذهبية أدت إلي تفكك كثيرا من المجتمعات العربية، بل وجعل الصراع والحروب تنتقل لي داخل باقي المجتمعات، مما يعكس ضرورة تفعيل دور التعليم في تنمية القيم المدنية والتي تقوم علي قيم السلام والتفاهم والتسامح والحوار وقبول الاخر ومن شأن ذلك أن يسهم في حل كثيرا من أسباب الصراع والاختلاف والانقسام بين أبناء الوطن الواحد وبين الدول.

مشكلة البحث:

أدي أنتشار تكنولوجيا الاتصالات في مصر – وبقية الدول العربية – إلي فتح نوافذ عالمية أمام تدفق العديد من الثقافات المختلفة بعضها يتفق مع ثقافة المجتمع السائدة وبعضها يختلف مع توجهات المجتمع وتقاليده، وفي ظل غياب سياسات ثقافية مستنيرة تشكل عقول الأجيال وخاصة الشباب، هيمنت ثقافة مختلطة من تيارات وافدة تتداخل بعضها في بعض وأحيانا تتصادم وتتصارع مع الثقافة السائدة في المجتمع.

ومن أجل تحسين قدرة الفرد علي التفاعل والعمل كعضو في جماعته، والمجتمع الكبير، يصبح علي التعليم دورا هاما في تشكيل عقول الأجيال الجديدة ويسهم في التنمية الاقتصادية، ويدفع عجلة التنمية إلي الأمام، ويساعد علي

إرساء قيم المواطنة والتسامح وقبول الاخر، وشتي القيم المدنية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة؛ لذا يمكن أن تتبلور مشكلة البحث في السؤال الآتي:

- ما الدور الذي يمكن أن يقوم به التعليم في تنمية وتعزيز القيم المدنية في المجتمعات العربية؟
- ويمكن الاجابة علي هذا السؤال من خلال المحاور الآتية:
- المحور الأول: أهمية التعليم في تنمية وتعزيز القيم المدنية من أجل بناء المجتمعات العربية الحديثة.
- المحور الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالقيم المدنية
- المحور الثالث: مؤشرات القيم المدنية في الوطن العربي.
- المحور الرابع: تصور مقترح للارتقاء بدور التعليم في تنمية القيم المدنية في المجتمعات العربية.

أهداف البحث :

يسعي البحث إلي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها ما يأتي:

- إبراز أهمية دور التعليم في تعزيز القيم المدنية، وتسليط الضوء على أهمية القيم المدنية في بناء المجتمعات العربية والحفاظ عليها.
- التعرف علي أهم القيم المدنية اللازمة لبناء المجتمعات الحديثة.
- الكشف عن أهم المفاهيم المتربطة بالقيم المدنية.
- تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول المؤشرات الدولية لبعض القيم المدنية في مصر وبعض الدول العربية.
- وضع تصور مقترح لتنمية وتعزيز القيم المدنية في المجتمعات العربية.

أهمية البحث:

- تنبع أهمية البحث من الأهمية الخاصة بتحسين دور التعليم في تنمية القيم المدنية في المجتمعات العربية وخاصة في هذا العصر المليء بالصراعات والخلافات علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي، ولأن الإنسان أساس أي تنمية وسليلتها، ولتطوير المجتمعات الإنسانية وتحسين نوعية الحياة،

فإن ذلك لن يتم من خلال الاعتماد علي الموارد الاقتصادية فحسب، وإنما يتم أيضا من خلال الاعتماد علي تنمية الموارد والطاقات البشرية ذاتها، لكي تكون أكثر وعيا ورغبة في إحداث التغير وتحقيق التقدم.

- لم تعد يقتصر دور مؤسسات التعليم علي إعادة الإنتاج الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع، بل أصبحت مطالبة بتحرير الإنسان، والمساهمة في إقامة مجتمع ديمقراطي يعلي من قيمة الإنسان ويرتكز علي قيم الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية.
- دائما ما تسعي المجتمعات الحديثة إلي تنمية القيم المدينة في المجتمع خاصة لدي فئة الشباب من أجل تحقيق الترابط والتماسك الاجتماعي داخل المجتمع علي الصعيدين الفردي والمؤسسي، للدفع قدما نحو تحقيق التنمية اجتماعية. حيث إن تنمية ثقافة ترتقي بالوعي الإنساني في المجتمع لتكوين تيار لديه فكر مستنير ينظم كل مناحي الحياة الثقافية والفكرية داخل مؤسسات المجتمع، بما يمكن كل أفراد المجتمع من المشاركة في تطوير نسق القيم والاتجاهات في المجتمع.

مصطلحات البحث:

القيم المدنية **Civic Value:** هي تلك المعتقدات والأخلاقيات التي تترسخ داخل الأفراد في المجتمع ويستخدمها المواطن في إطار علاقته مع الأفراد ومع الدولة، وتحددها الثقافة السائدة في المجتمع، وهي أيضا أداة اجتماعية للحفاظ علي أمن واستقرار المجتمع من خلال صيانة حقوق المواطنين ونشر العدالة الاجتماعية داخله.

التربية المدنية Civic Education:

هي تلك الخبرات التربوية بآلياتها الثلاثة المعرفية المفاهيمية، والوجدانية القيمية، والمهارية السلوكية التي تهدف إلي تعميق معرفة المتعلمين بمجتمعاتهم

ومشكلاتهم وأهم قضاياهم، والتحديات التي تواجههم، والوعي بآليات عمل النظام السياسي وأهم مؤسساته، والوعي بحقوق ومسؤوليات كل مواطن، بغية تعزيز الانتماء الوطني وترسيخ قيم المواطنة الفعالة.

المجتمع المدني :Civil Society

يعرف المجتمع المدني "بأنه المساحة الحرة والمنظمة بين الأسرة والدولة، وهو مجتمع مفتوح حر ومنظم بشكل ذاتي، وليس بشكل خارجي أو قهري، وليس منظماً من قبل الدولة، بل منظماً تنظيماً داخلياً بواسطة أعضائه، والقوانين التي وضعوها بالأسلوب الديمقراطي وارتضاها المجتمع العام، ويربط بين الناس بروابط ثقافية واجتماعية أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية أو أية رابطة مدنية أخرى تقوم على العمل التطوعي، والإرادة الحرة، وتبادل المصالح الكثيرة المشتركة" (الخشن،٢٠٠٤،ص١٢٠)

المحور الأول: أهمية دور التعليم في تنمية وتعزيز القيم المدنية من أجل بناء المجتمعات العربية الحديثة.

أدت الثورة العلمية والمعلوماتية، وتكنولوجيا الاتصالات إلى التداخل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين دول العالم، بشكل يصعب معه ضبط تأثيراته، والتحكم فيه بالإجراءات التقليدية، كإغلاق الحدود أو قطع العلاقات، في عصر يتسم بتلاشي الحدود وتحكم القيود، وضعف الرقابة والمراقبة حتى لو كانت من سلطة الدولة الوطنية. وترتب على ذلك ضعف سلطة الدولة وقدرتها الذاتية على متابعة الإصلاح، انطلاقاً من معطياتها وإرادتها الوطنية في الديمقراطية، والتحرر، والحرية، والعدالة الاجتماعية.

وغالبا ما ترتبط استدامة المجتمعات الديمقراطية بالكفاءة المدنية لمواطنيها، ومدي قدرتهم علي الانخراط في قضايا المجتمع، والتعاون مع الآخرين من أجل الصالح العام، وفي هذا السياق يجب أن يكون لدي المواطنين القدرة علي القيام

بالعمل المدني ومناقشة قضايا الشأن العام، وحتي يصبح المواطنين أكثر مشاركة وفعالية في قضايا المجتمع فلابد من أن يتسم بأربعة خصائص هي:

- أن يكون لديه الشعور بالواجب المدني.
- الاتصال الاجتماعي
- الثقة علي أن لديه القدرة علي في إحداث التغير.
- المعرفة المدنية (Karon, 2019،p1)

إن بناء مجتمعات التعددية المفتوحة أمام كل المواطنين بغض النظر عن عقيدتهم أو أصولهم العرقية أو الثقافية أو الاجتماعية في هذه المرحلة التي تتعاظم فيها جوانب التباين والتعددية في أساليب الحياة، هو الطريق الوحيد لتحقيق التماسك الاجتماعي والمحافظة عليه باعتباره هدفا جوهريا للنظام الاجتماعي (نجيب،٢٠١٥،ص٥)

ومن ثم فإن تعليم القيم المدنية ومبادئ الحياة المدنية للأطفال والشباب والكبار أصبح ضرورة ملحة في الوقت الراهن خاصة في المجتمعات العربية التي أصبحت مليئة بالصراعات الداخلية والخارجية، بغية تكوين أنظمة سياسية ديمقراطية تحترم حقوق الأنسان وتعلي من شأنه، وتتوافر لديها آليات جديدة لتحقيق العدل والمساواة، وتداول السلطة بالطرق السلمية، ونشر ثقافة العيش المشترك وقبول الآخر.

ولا يتم ذلك إلا من خلال مؤسسات التعليم التي ترسخ لدي المتعلمين القيم المدنية والسلوك الديمقراطي، من هنا جاء التوجه نحو التربية المدنية أو التربية من أجل المواطنة حيث ظهرت المطالبة بهذه التربية في كتابات فلاسفة أمثال أرسطو وهيوم ولوك وميل، حيث أكدوا جميعاً علي حاجة المواطنين إلي أن تكون لديهم ليس فقد معرفة من خلال الفعل السياسي ولكن أيضا معرفة مفاهيمية عميقة من أجل المشاركة الواعية. (Tooley,2000,p137)

علي الجانب الأخر لعبت تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتقدمة التي نمت في مصر – وبقية البلاد العربية – دورا حيويا في فتح نوافذ عالمية علي مصراعيها، أمام تدفق معطيات ثقافية وافدة ، وفي غياب سياسات ثقافية مستنيرة تشكل عقول الشباب وتشكل شخصياتهم، هيمنت ثقافة هجينة علي الشباب من جذور تراث ماضوي جامد، وتيارات وافدة تتداخل بعضها في رقاب بعض لتعشش في عقول الأجيال الجديدة في التعليم والإعلام والأسرة والحياة العامة وطرق الحياة اليومية.(الببلاوى،٢٠١٨،ص١٢)

ومن ثم كان لازما علينا العمل علي تأسيس رؤى الإصلاح الديمقراطى على قاعدة المشاركة المجتمعية التي تعمل علي توفير كل المقومات الثقافية والتربوية الفعالة، لدعم خلق ثقافة وطنية إنسانية مشتركة متطورة، تضمن التماسك الاجتماعى، والوحدة الوطنية، والولاء والانتماء الوطنى، والتواصل والحوار الحر بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية مرهون بدور فاعل لمنظومة الثقافة والتعليم والإعلام لترسيخ قيم المشاركة والفعالة. (عمار٢٠٠٦، ص٤١) ولهذا أصبح التعليم من أجل المواطنة أمر جوهريا وعنصرا حاسما في تنمية ثقافة الأفراد ومهاراتهم المدنية وتنمية اتجاهاتهم نحو تبني الفضائل المدنية، ومن ثم تنمية المجتمع وتطويره. (Gregory,2017,p1)

وفي هذا الإطار سيتم استعراض أهم القيم المدنية اللازمة لبناء الدول الحديثة.

تقوم الدول الحديثة علي بترسيخ مجموعة أساسية من القيم المدنية التي تمثل القاعدة التي ينطلق منها المجتمع نحو الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، ولعل من أهم هذه القيم المدنية ما يأتي:

١- القيم المتعلقة بالمواطنة

تعد المواطنة مفهوم متعدد المعاني أما المعني الأول فهو متعلق بالناحية القانونية ويربط بين الفرد والدولة والمجتمع علي أساس المساواة وعدم التميز القائم علي الدين والعرق والجنس، أما الجانب الأخر هو الجانب الاجتماعي

يربط المواطنة بكل مكونات العدالة الاجتماعية من حيث سياسات الحماية الاجتماعية وبناء القدرات الفردية والبيئات التمكينية. (الببلاوى، ٢٠١٨، ص١٢) وتتمثل أهم قيم المواطنة في الانتماء والمبادرة والفعّالية وحب الوطن والمسئولية السياسية والاجتماعية والأخلاقية والالتزام المدني والانضباط الذاتي والمشاركة بكافة أشكالها، وما يلزم ذلك من اتجاهات إيجابية نحو الالتزام الطوعي بمعايير المجتمع وتولي مسئوليات المواطنة الشخصية والسياسية والمدنية والاجتماعية واحترام الالتزامات القانونية ومتابعة القضايا العامة والشئون السياسية، والتصويت، وتولي القيادة، ومراقبة مدي التزام القادة السياسيين والمؤسسات الحكومية بقيم ومبادئ الديمقراطية، والعمل الوطني، واتخاذ الإجراءات الملائمة متى كان هذا الالتزام غير قائم.

فضلا عن أن المواطنة أخذت معان جديدة في ظل الظروف العالمية المتغيرة، وأصبح من الضروري إعداد مواطنين لديهم القدرة على التفاعل الايجابي مع المجتمع العالمي بكافة تعقيداته، مرتكزًا على القيم الروحية والأخلاقية السائدة في المجتمع (Ryan,2011,p1029)

ولذلك ظهرت الحاجة إلي "التربية من أجل المواطنة العالمية" Global Citizenship Education (GCE) تلك التربية التي تعتمد علي حقائق العولمة، وتسعي لتحقيق عالم ينعم فيه الجميع بمزيد من العدالة والمساواة وحقوق الإنسان. (كابيزودو ،٢٠٠٨ص١٤) واحترام التنوع والتعددية والانفتاح الثقافي والحرية وقبول الآخر والاختلاف والمسئولية وعدم العنصرية

٢- القيم المتعلقة بالديمقراطية

باختصار تعني "الديمقراطية" أن الشعب مصدر جميع السلطات، ولغويا تعني حكم الشعب، وهي آلية من آليات الحكم وطريقة لتداول السلطة، ويمكن

اعتبار الديمقراطية المناخ الذي يفتح المجال واسعا أمام التوافق والعدالة الاجتماعية والتسامح.

والديمقراطية تعزيز الطابع السلمي للصراع بين القوي السياسية؛ وبالتالي حفظ السلام السياسي والاجتماعي، وتحقيق الفرز السياسي والاجتماعي، وتجديد الروح السياسية باستمرار ورسم الحدود التي تضمن الحقوق وتصون الحريات دون خلط بين ما هو عام وما هو خاص، بل دون طغيان ما هو خاص بفرد علي ما هو خاص بفرد آخر؛ لأنها تحدد معالم الحرية الخاصة، وفي الوقت نفسه تضمن هذه الحرية. (الخشن،٢٠٠٧،ص١٠٤)

وهناك مجموعة من القيم المدنية المتعلقة بالمجتمع الديمقراطي منها سيادة القانون أي تطبيقه علي الجميع دون استثناءات، والتعددية والتنوع والحرية بكافة أشكالها كحرية التعبير عن الرأي وتتمثل في (التظاهر والاحتجاجات السلمية- حرية الانضمام للأحزاب السياسية)، وحرية الفكر، وحرية الاعتقاد، والتسامح واحترام الحقوق والحريات الفردية والإيمان بالكرامة الإنسانية والادارة السلمية للنزاعات، وما يلزم ذلك من اتجاهات إيجابية نحو المشاركة السياسية، ودعم استقلالية الفرد وكرامته.

وفي هذا السياق لابد من التأكيد علي أن الديمقراطية تتجاوز الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها (تعدد الأحزاب- جماعات المصالح- ومؤسسات المجتمع المدنى- الحريات العامة- الانتخابات الدورية كآلية لتغيير الحكومة -استقلال القضاء) إلى اعتبارات ثقافية وقيمية وهى ما تسمى عادة بالثقافة السياسية، ولابد أن تستند الأشكال التنظيمية والقانونية للممارسة الديمقراطية فى قيامها ونشاطها إلى منظومة من المفاهيم والأفكار، فالتعددية الحزبية والسياسية تجد أساسها الفكرى فى قيمة التسامح والقبول بالآخر، وأنه لا توجد جماعة سياسية أو تيار سياسى يحتكر الحقيقة أو الحل الوحيد فى القضايا

التى تواجه المجتمع، والحق فى الانتخابات يستند أيضا إلى الاعتقاد فى عقلانية الإنسان ورشده وقدرته على الاختيار بين بدائل، كما أن هذا الحق يستند إلى مبدأ المساواة بين البشر بغض النظر عن الجنس أو اللون أو العرق أو الدين (هلال ،ص ص ١١٥-١١٦)

إذن فالديمقراطية ليست مجرد حكم سياسي فحسب ولا يمكن اختزالها في صناديق الانتخابات، بل إن الديمقراطية هي أسلوب حياة، وأحد أهم القيم اللازمة لبناء دولة مدنية حديثة قائمة علي التعددية والتنوع.

٣- القيم المتعلقة بالمجتمع المدني

جدير بالذكر أن الديمقراطية تعتمد في معظم أنحاء العالم علي مجتمع مدني حيوي فعال، تنتشر فيه مبادئ سياسية ترتكز علي التداول السلمي للسلطة، وإدارة وحل الخلافات بالطرق السلمية، والمشاركة في صنع القرار في مختلف قضايا الوطن.

وقد أكدت الدراسات العلمية على أن المجتمع المدنى لا ينشط فقط بوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، حيث لا قيمة لهذه الهياكل فى حد ذاتها ما لم تعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة فى تعاملها مع المواطنين، واحترامها حق هؤلاء المواطنين فى التنظيم والاجتماع، والتفكير والتعبير، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها، وتتفق الكثير من الكتابات على أن هذه العناصر هي مضمون الثقافة المدنية "Civic Culture" التى يجب نشرها لمساندة وجود المجتمع المدنى ودوره فى عملية التحول الديمقراطى.(السيد، ١٩٩٢، ص٦٥٨)

وبالتالي فإن أهم القيم المدنية التي يعتمد عليها وجود مجتمع مدني نشط تتمثل في الشفافية والمحاسبية والتكافل الاجتماعي والنزوع نحو العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية وحب الصالح العام وروح المبادرة وروح الفريق، وسيادة قيم الاحترام وما يلزم ذلك من اتجاهات إيجابية نحو المشاركة المدنية وخدمة المجتمع والحرص علي الصالح العام.

وبوجه عام لخص (هاهن كارول 2003Hahn Carole) القيم المدنية التي ينبغي أن تبني عليها المجتمعات الحديثة في مجموعة من القيم هي:

- الحرية فى مواجهة القهر.
- المساواة فى مواجهة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- التسامح فى مواجهة التعصب
- الديمقراطية فى مواجهة الاستبداد
- النسبية فى مواجهة الدجماطقية والعمل التطوعى، فى مواجهة الإجبار
- المؤسساتية والمصلحة العامة، فى مواجهة الفردية، والأنانية
- المشاركة بدلا من العزوف والسلبية
- التعاون والشعور بالمسؤولية بدلاً من اللامبالاة.(Hahn,2003,p p633-642)

وتأسيسا علي ما سبق ينبغي التأكيد علي أهمية القيم المدنية في بناء المجتمعات الحديثة، وضرورة أن يكون للتعليم بمختلف مؤسساته دورا بارزا من أجل تأصيل هذه القيم التي تعمل علي تشكيل مقومات شخصية الفرد، وتجعله أكثر قدرة علي فهم ركائز المجتمع المعاصر وتجعله أكثر إدراكا وإلماما بقيم المواطنة والديمقراطية والمجتمع المدني والعيش المشترك، ومن ثم يستطيع التعليم من خلال تعليم مبادئ وقيم الحياة المدنية أن يقدم للمجتمع مواطنين صالحين،

مدركين لحقوقهم ومسؤولياتهم، وقادرين علي المشاركة في قضايا المجتمع والبحث عن حلول لمواجهة مشكلاته.

المحور الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بالقيم المدنية

هناك الكثير من المفاهيم الوسيطة المرتبطة بالقيم المدنية كالمجتمع المدني والثقافة المدنية، والتربية المدنية، وجمعيها مفاهيم متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض؛ لذا ينبغي الإشارة إلي كل مفهوم:

١ـ التربية المدنية

لا يختلف مفهوم التربية المدنية **Civic Education** عن مفهوم التربية بمعناها الواسع إلا بتركيزه على علاقة الفرد بالوطن، والمجتمع المحلي، والمجتمع الإنساني الواسع الذي يتضمن الحدود الجغرافية والثقافية والاجتماعية ويتعداها ليشتمل على التنوع الثقافي والاجتماعي، وتقوم فلسفة التربية المدنية علي أنها صيغة تعليمية تتعدي حدود المقررات الدراسية التقليدية إلى أنشطة وفعاليات متعددة تقدم آليات متعددة لفهم مشكلات المجتمع علي المستوي المحلي والإقليمي والعالمي، بفكر ناقد ورغبة في المشاركة في إيجاد صيغ وحلول جديدة لهذه المشكلات.

والتربية المدنية كأي فعل تربوي تحتوي على ثلاثة مكونات تفاعل وتشابك معا وأيضا مع قضايا ومشكلات المجتمع المحلية والإقليمية والعالمية، وتتحدد هذه المكونات في:

- المعارف المدنية Civic Knowledge
- المهارات المدنية Civic Skills
- القيم المدنية Civic Values

ويمكن تلخيص أهداف التربية المدنية في أربع نقاط رئيسة:

- بناء مجتمع ديمقراطي قائم الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

- إعداد النشء للمواطنة الفعالة فمن الضروري تعليم الأطفال والشباب والكبار أن يصبحوا مواطنين صالحين وعلى وعي تام بحقوقهم ومسؤولياتهم كمواطنين.
- نشر الثقافة المدنية في المجتمع بحيث يكون أفراد المجتمع أكثر قدرة علي فهم قضايا ومشكلات مجتمعاتهم، وأكثر قدرة علي المشاركة السياسية والاجتماعية، وأكثر قدرة علي العيش المشترك والتسامح الفكري والبعد عن الأحادية والتعصب.
- تنمية مهارات التفكير الناقد لدي الأفراد وتتصف هذه المهارات بأنها محددة وواصفة، وموضحة، ومحللة، وتقويمية، ومدافعة، فضلا عن تنمية المفاهيم والاتجاهات الإيجابية نحو حقوق الانسان وسيادة القانون، وحرية الرأي والمعتقد، وعدم التميز علي أساس الدين أو العرق أو الجنسية أو الطبقة الاجتماعية العمل الجماعي والتعاون، واحترام وقبول الآخر، وإدارة الخلاف بالطرق السلمية.

وبذلك تكون التربية المدنية عملية تتم من خلالها إكساب أفراد المجتمع بصورة عمليه وفعالة، مبادئ ومهارات السلوك الاجتماعي المرغوب فيه، في البيت والمدرسة والشارع، والأماكن العامة، وفي المهنة، وكذلك مبادئ احترام غيره وتقبل رأيه وإعانته، وتجنب ما يضر به، وذلك بخلق ضمير اجتماعي لدى كل مواطن يستند إلى قيم التعاون والتسامح والعدالة والديمقراطية، وحب الوطن، وتوظيف كل الطاقات لبنائه ورفعته، لأداء رسالته الحضارية كجزء من الحضارة الإنسانية والحفاظ على البيئة بكل مكوناتها (المجيدل،٢٠٠١،ص٢٤)

مما سبق يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين القيم المدنية ومفاهيم المجتمع المدني والثقافة المدنية والتربية المدنية، إذ تمثل القيم المدنية جوهر هذه المفاهيم وتمثل أيضا الترجمة الفعلية لكل ما يتعلمه الانسان من معارف وسلوكيات ومهارات

تظهر في علاقته بالأفراد والدولة، وتظهر أهمية الإلتزام بها في صيانة حقوق المواطنين وترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة، وسيادة دولة القانون في المجتمع.

٢- الثقافة المدنية

ويمكننا تعريف الثقافة المدينة **Civic Culture** بأنها مجموعة المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي تُمكن الأفراد من المشاركة الفعالة في المجال العام، وتُكوّن لديهم وعي بمختلف مؤسسات الدولة الرسمية والمدنية، وطبيعة النظام السياسي الوطني وآليات عمله، وأهم القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع.

وهكذا تمثل الثقافة المدنية أحد أهم مقومات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تعززها ثقافة مواكبة تشدد علي ضرورة تقيد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين سواء كانوا أفراداً أو جماعات، واحترام حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع، والتفكير والتعبير عن الرأي، وألا يقتصر الأمر علي مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق، وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وأنماط من السلوك متسقة معها (أبو زينة، ٢٠٠٤، ص٤٨٣)

وبالتالي يمكن القول بأن الثقافة المدنية تمثل العمود الفقري لمؤسسات المجتمع المدني حيث تتضمن مجموعة من القيم اللازمة لبناء المجتمع المدني واستمراريته وهي قيم تتباين مع قيم النظم الشمولية، وتتمثل هذه القيم في المساواة، والتسامح، والعمل الجماعي، احترام وقبول الأخر واحترام التنوع والتعدد، وإدارة الخلافات بطرق سلمية، ونبذ العنف والعنصرية، والوعي بحقوق

المواطنة وواجباتها، والمشاركة الفعالة في المجتمع سواء كانت سياسية أو مجتمعية.

٣- المجتمع المدني

كتب "باول فريرى" لا يوجد أحد يستقبل الديمقراطية كمنحة، بل إن الإنسان يحارب من أجلها. وهناك صلة قوية بين المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى، فكلاهما يقوم على أساس معيارى واحد هو "الإدارة السلمية، وقيم الحوار والتسامح" ولا يمكن تحقيق الديمقراطية ما لم توجد مؤسسات مجتمع مدنى قوية، باعتبارها البنية التحتية للديمقراطية فى المجتمع، بما تضمه من نقابات وتعاونيات وجمعيات أهلية وروابط ومنظمات علمية ومهنية ونسائية وشبابية ... حيث توفر هذه المؤسسات فى حياتها الداخلية فرصة كبيرة لتربية ملايين المواطنين ديمقراطياً، وتدربهم عملياً لاكتساب الخبرة اللازمة للممارسة الديمقراطية (شكر، ٢٠٠٥، ص١١٤)

وتؤكد الدراسات على أن المجتمع المدنى لا ينشط فقط بوجود هياكل تنظيمية تستقل رسميا عن السلطات العامة، حيث لا قيمة لهذه الهياكل فى حد ذاتها ما لم تعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة فى تعاملها مع المواطنين، واحترامها حق هؤلاء المواطنين فى التنظيم والاجتماع ، والتفكير والتعبير ، وأن لا يقتصر الأمر على مجرد المعرفة بمثل هذه الحقوق وإنما تقترن المعرفة بالتمسك بقيم أخلاقية وبأنماط من السلوك منسقة معها، وتتفق الكثير من الكتابات على أن هذه العناصر هي مضمون الثقافة المدنية "CivicCulture" التى يجب نشرها لمساندة وجود المجتمع المدنى ودوره فى عملية التحول الديمقراطى (السيد،١٩٩٢،ص ٦٥٨)

كما تشير الأدبيات السياسية فى هذا المجال إلى التلازم والتوافق بين بروز وصعود مفهوم المجتمع المدنى فى عقد التسعينات وبين موجة التحول نحو

الديمقراطية والتعددية السياسية التى اجتاحت مختلف أرجاء العالم، وعكس هذا الترافق والتزامن حقيقة العلاقة الارتباطية والتلازمية الوثيقة التى تربط المفهومين نظريا وعمليا. والتى تعبر فى أبسط مدلولاتها عن اعتبار وجود المجتمع المدنى، وفعاليته شرطاً مسبقاً وضرورياً لإتمام عملية التحول الديمقراطى بمراحلها المختلفة ميلاداً ونمواً ونضجاً وتدعيماً وترسيخاً (عبدالفتاح، ٢٠٠٢، ص ص ٣١١-٣١٢)

وإذا كان هذا التلازم شرطا أساسيا لمساندة عملية التحول الديمقراطى فإن المجتمع المدنى يعانى من ضآلة قاعدته والمشاركة فى مؤسساته المختلفة التى تدعم وتساند المشاركة الديمقراطية والمجتمعية، للحد الذى أدى إلى أن بعض المنظمات لحظة تأسيسها يعمد مؤسسوها على إدراج أسماء أبنائهم من الشباب ضمن العضوية، للوفاء بشروط اكتمال النصاب القانونى، والحصول على الترخيص والاعتراف الرسمى بها من قبل السلطة المختصة، الأمر الذى تنتفى معه أولى شروط صحة المجتمع المدنى وهى الانخراط التطوعى والانضمام بمحض الإرادة والاختيار المستقل. (عبدالفتاح، ٢٠٠٢، ص ٣١٢)

المحور الثالث: مؤشرات القيم المدنية في الوطن العربي:

- **مؤشر المساواة وتكافؤ الفرص:**

ذكر تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠١٦ أن نوعية التعليم في البلدان العربية رديئة وتظهر الاختبارات المعيارية الدولية في التعليم أن البلدان العربية تسجل أقل بكثير من المتوسط، وأيضا المهارات المحدودة بين القوي العاملة مؤشر أخر علي ردائة قدرات رأس المال البشري (برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ٢٠١٦، ص٢٥)، ان لذلك المستوي المتردي في التعليم في الوطن العربي انعاكس علي المساواة وتكافؤ الفرص التي تنص عليها دساتير الدول العربية. وقد انعكس ذلك علي الاقصاء المستمر للإناث فلا يمكن لاي مجتمع التقدم بتقيد القدرات والفرص لنصف شعبه، ورغم أن النساء في الدول العربية

يظهرن نتاج مهمة في التنمية، لكنهن مازلن يواجهن حياة من التمييز حيث تبدأ المحنة من الطفولة المبكرة التقليدية، وتتواصل عبر بيئات أسرية ونظم تعليمية موجهة ذكوزيا،(برنامج الأمم المتحدة الانمائى ،٢٠١٦،ص٢٦) وما يؤكد ما سبق أن جاء ترتيب الدول العربية في تقرير المساواة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى لعام ٢٠١٨ متأخر علي سبيل المثال حصلت تونس في مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص علي المركز ١٣٥، ومصر حصلت علي المركز ١٣٩، والكويت ١٢٧، والأردن ١٤٤، والمغرب ١٢٢، واليمن وسوريا والعراق احتلت المراكز ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩ علي التوالي ، من أصل ١٤٩ دولة شاركت في هذا التقرير، وبينما احتلت مصر في مؤشر التمكين السياسي المرتبة ١٢٢، بينما جاءت الكويت ولبنان وسلطنة عمان، واليمين في آخر المرتبات ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩ علي التوالي. (World Economic Forum,2018,p p13-14)

يتضح مما سبق أن مصر والدول العربية تعاني من التمييز فيما يتعلق بالفجوات بين الجنسين، ضد المرأة التي تمثل نصف المجتمع، مما ينم علي تدني حالة القيم المدنية في المجتمعات العربية بصفة عامة.

- مؤشر الديمقراطية

تأتي الديمقراطية في مقدمة العناصر الضرووية لاقامة المجتمعات الحديثة بوصفها الإطار الذي يحدد الحقوق والواجبات والقاعدة التي تستند عليها أنظمة الحكم، وتعتبر الديمقراطية ممارسة قابلة للنمو والإنكماش، وتتطلب تحقيق مبدأ المشاركة السياسية الفعالة لجميع أفراد المجتمع، وتقوم علي احترام الحريات وحقوق الإنسان، وتمكين كافة المواطنين من كافة حقوقهم السياسية بشكل متساو بموجب الدستور والقانون.

وعلـــي الـــصعيد العربـــي أصـــدرت مجلـــة الايكونوميـــست Economistالبحثية البريطانية تقرير مؤشر الديمقراطية في العالم لعام ٢٠١٨، وقد ركز التقرير على خمس فئات عامة، العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنيـة ، وأداء الحكومـة ، والمـشاركة الـسياسية ، والـسياسية الثقافـة، واشـتمل التقرير علـي ١٦٧دولـة فـي العـالم وهـو يـصنف الأنظمـة الـسياسية الحاكمـة فـي العـالم ضـمن أربعـة تـصنيفات هـي الـديمقرطيات الكاملـة **Full democracy**، والـــديمقرطيات المعيبـــة**Flaweddemocracy**، والأنظمـــة الهجينـــة (المختلطـة) **regime Hybrid** بـين الديمقراطيـة والديكاتوريـة، والأنظمـة الديكاتوريـة**Authoritarian**، واعتبـر التقريـر منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال الإفريقيا هي أفقر مناطق العالم في أداء مؤشر الديمقراطية.

حيث جاء ترتيب مصر في المرتبة ١٢٧ ضمن أنظمة الحكم الديكتاتورية، أما تونس فهي الدولة العربية الأولي في مؤشر الديمقراطية عربيا وجاء ترتيبها العالمي في مرحلة متقدمة في المرتبة ٦٣ ضمن الديقراطيات المعيبة، بينما احتلت معظم الدول العربية مثل قطر والامارات والبحرين، وليبيا، والسودان واليمن والسعودية وسوريا مرتبات متأخرة عالميا وكانت (١٣٣، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٨ ،١٥٩، ١٦٦ علي التوالي). (The Economist Intelligence Unit,2019,p32)

يتضح مما سبق تراجع الديمقراطية في المجتمعات العربية، ولم تأت أي دولة عربية ضمن الديمقرطيات الكاملة، مما يعكس هيمنة نظم الحكم الشمولية والاستبداية علي المجتمعات العربية وغياب آليات الديمقراطية مثل المشاركة السياسية وممارسة الحريات السياسية علي اختلاف أشكالها، وهذا بالضرورة يستدعي نظم تعلمية تدعم الثقافة المدينة بوجهة عام، وتشجع علي ممارسة كافة الأنشطة السياسية، وتدعم سياسات تداول السلطة بالطرق السلمية.

- **مؤشر الشفافية والمحاسبية:**

إن الشفافية والمساءلة مفهومان مرتبطان بعلاقة تبادلية ويعزز أحداها الأخر فبدون الشفافية – وهي الوصول غير المقيد لمعلومات موثوقة آنية حول القرارات المتخذة والأداء– يصبح من الصعب اخضاع الهيئات والمؤسسات إلي المساءلة ومالم يكن هناك مساءلة – أي آليات للابلاغ عن استخدام الموارد وعواقب الفشل في تحقيق أهداف المحددة للأداء– تكون الشفافية ضيئلة القيمية، إن وجود كلا الشرطين هو متطلب أساسي للوصول إلي إدارة كفؤءة فعالة ومنصفة، وبالتالي فكلا الشرطين أيضا ضرويان في محاولة تحقيق تنمية إنسانية مستدامة من خلال حكم أفضل في حقبة من العولمة، بدون أسس متينة ستبقي الأهداف مجرد تصورات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤، ص٣)

وقد ذكر تقرير مدركات الفساد ٢٠١٨ الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية أن هناك علاقة واضحة بين إرساء ديمقراطية سلمية والنجاح في مكافحة الفساد في القطاع العام، ويمكن للفساد أن يستشري بشكل واسع حين تستند الديمقراطيات إلي أسس هشة (منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠١٩، ص٦) وعلي الصعيد العربي نجد أن مصر احتلت المركز ١٠٥ من بين ١٨٠ دولة ، واخدت درجة ٣٥ في مكافحة الفساد، وهي درجة متدنية، وكذلك حصلت كلا من لبنان والعراق وليبيا واليمن وسوريا علي تريب متدني للغاية كان علي النحو التالي (١٣٨، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٦، ١٧٨ علي التوالي). وأكد التقرير علي أن واقع مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قاتما وارجع ذلك إلي القمع الذي تمارسه الدول علي الحريات المدنية وعدم احترام الدول منذ عشرات السنين العقد الاجتماعي مع المواطنين، وعلي القيادات أن تعزز منظومة الضوابط والتوازنات وأن تدعم حقوق المواطنين وتفي

بالتزاماتها. (منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد، ٢٠١٩، ص١٠)

تأسيسا علي ما سبق يمكن ملاحظة تراجع مؤشرات الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص والمساءلة والمحاسبية في المجتمعات العربية بحسب التقارير العالمية التي أصدرتها جهات دولية رسمية، ويعكس هذا التراجع وجود فجوة في الأنظمة العربية لدعم الثقافة المدنية بصفة والقيم المدنية في مختلف تنظيمات المجتمع لاسيما الأنظمة التعليمة وهي تلك الأنظمة المنوطة بترسيخ ودعم الثقافة المدنية لدي النشء حتي يمكن بناء مجتمعات حديثية قائمة علي الديمقراطية، ومن ثم يمكن وضع تصور مقترح لتنمية وتعزيز منظومة القيم المدنية داخل المجتمعات العربية.

المحور الثالث: تصور مقترح لتنمية وتعزيز منظومة القيم المدنية من خلال التعليم في المجتمعات العربية:

فى إطار ما قدمته الورقة البحثية من رؤى ومفاهيم مختلفة حول القيم المدنية وأهميتها في بناء المجتمعات الحديثة، وكاستجابة للتحولات العالمية والمحلية التى فرضتها المتغيرات الدولية المتعاقبة يأتى هذا التصور وفقاً للخطوات التالية:

أولاً : مبررات تنمية وتعزيز القيم المدنية من خلال التعليم فى المجتمعات العربية

١- في ظل الصراعات الداخلية والإقليمية التي تعيشها البلاد العربية في الفترة الحالية أصبح لازاما علي جميع مؤسسات التعليم في المجتمع أن تعمل علي ترسيخ القيم المدنية من أجل بناء مجتمعات ديمقراطية حديثة تؤمن بالتنوع والتعدد، وتتسم بالتسامح والسفافية وقبول الأخر، وتأخد بمبادئ الديقمراطية، وتعمل علي إعلاء قيم المواطنة.

٢- بروز النزعات الطائفية والعرقية والعنصرية في الآونة الأخيرة التي تتمحور

حول ذاتها وترفض قبول الأخر وتناصب العداء لفكرة السلام الاجتماعي والتعايش السلمي داخل المجتمع.

٣- إن التعليم من أجل الديمقراطية أصبح اتجاهًا عالمياً تأخذ به الدول الديمقراطية والدول التى تسير فى الاتجاه نحو الديمقراطية.

٤- تدهور الأوضاع التعليمية في مصر وبعض البلدان العربية، وفى ضوء الالتزام بالمقرر الدراسي وآليات تدريسه وتقويمه القائمة على الحفظ والتلقين والتذكر، تختفى فيها القيم المدنية، وبالتالي تؤثر سلباً فى التنشئة الديمقراطية للمواطنين فيخرج الفرد من التعليم منعزلاً عن الحياة الاجتماعية والسياسية، وتكون السلبية واللامبالاة هي نمط تفكيره.

٥- إن أوضاع التعليم قبل الجامعي وخاصة في مصر فى حال لا يخفى على أحد، فقد أصبحت المدارس - وخاصة فى مراحلها الثانوية - مؤسسات خالية من معظم الطلاب المنتسبين إليها، وانتقلت وظيفة المدرسة لتركيزها على المقررات الدراسية حفظاً وتسميعاً وتذكراً، إلى أماكن بديلة تمارس فيها الدروس الخصوصية وهمشت بذلك الدور الاجتماعي والثقافي للمدرسة فى بناء شخصية المواطن الفعال، وأفقدته الثقة منذ بدايات تكوينه فى مؤسسات مجتمعه.

ثانياً: الأسس والمنطلقات المقترحة: أنه على الرغم من تعدد مؤسسات التربية، إلا أن مؤسسات التعليم الرسمية كالمداراس والجامعات تظل أخطر المؤسسات التربوية عالمياً ومحلياً وخاصة فى مجتمعنا الذى تعانى فيه الأسرة من المشكلات والظروف التى تحد من دورها فى مجال التنشئة والتربية المدنية، لذا يظل دور المدرسة والجامعة دوراً محورياً فى تمكين أبناء الوطن من ممارسة الديمقراطية منذ البدايات الأولى لحياتهم وصولا إلي الجامعة حتى تتحول تلك المفاهيم النظرية إلى سلوك وممارسات في الحياة اليومية .

إن تنمية القيم المدنية كما تتبناها الخبرات العالمية ليست من خلال المقررات

الدراسية فحسب، وإنما هي نهج جديد فى التنشئة الاجتماعية يعمل علي دعم الثقافة المدنية وقيم الحرية والديمقراطية والتسامح والعدل والاعتراف بالتعددية والتنوع، ويعكس المنهج الرسمي والمنهج الموازى هذا التوجه بحيث يحدث تكامل بين هذا المقرر وباقى المقررات الدراسية الأخرى، كما تؤكده وتساعد على تنميته الأنشطة المدرسية بنوعيها الصفية واللاصفية سواء داخل المدرسة أو خارجها.

تأسيس رؤية متكاملة لتنمية القيم المدنية وتكون هذه الرؤية موضع شراكة وتعاون بين رجال السياسة والاجتماع والدين والتربية والإعلام.

أهداف التصور المقترح

- المساهمة في تنمية وتعزيز القيم المدنية في المجتمعات العربية.
- تبني مدخل شامل لتنمية وتعزيز القيم المدنية في أهداف المؤسسات التعليمية النظامية.
- التأكيد علي أهمية توفير المناخ المناسب لتنمية القيم المدنية داخل المؤسسات التعليمية مناخ داعم لثقافة العمل العمل الجماعي والتعاون واحترام الأخر وقبوله، مناخ يقوم علي المصارحة والاعتراف بالخطأ والتسامح معه وفقا لقواعد التنظيم، ودمج مقررات دراسية وأنشطة طلابية تهدف إلي تنمية وتعزيز الثقافة المدنية لدي الطلاب، .
- التأكيد علي دور التعليم في دعم وترسيخ القيم المدنية في إطار من التكامل والتعاون بين مختلف تنظيمات المجتمع سواء الرسمية أو غير الرسمية لتقديم برامج وأنشطة تسهم في تنمية وتعزيز القيم المدنية.

ثالثا: آليات تنمية وتعزيز القيم المدنية المقترحة: ويمكن تنميها وتعزيزها من خلال ما يأتي:

أولا الدستور والقانون:ضروة أن ينص الدستور والقانون علي احترام حقوق جميع المواطنين دون تمييز قائم علي النوع أو العرق أو الطبقة الاجتماعية أو

الدين، وضمان تنفيذ ذلك بكافة الوسائل الممكنة في كافة تنظيمات التمع الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلي دمج مفاهيم وقيم الثقافة المدنية ضمن معايير ضمان جودة التعليم واعتماده، مع الحرص علي ضروة مراجعة رؤية وفلسفة التعليم وأهدافه في ضوء المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية.

ثانيا وسائل الاعلام: لابد أن تشجع الدولة علي المواد الإعلامية التي تشيع القيم المدنية وتواجه المواد الإعلامية التي تدعو إلي التمييز أو الكراهية أو العنصرية بين أبناء الوطن الواحد.

ثالثا: مؤسسات التعليم:

أ- ضروة أن ينص قانون التعليم علي تشجيع القيم والممارسات المدنية في مختلف مفردات العلمية التعليمية، وأن يحرم تأسس المؤسسات التعلمية علي أسس عرقية أو طائفية أو مذهبية.

ب - ادراج التربية المدنية **Civic Education** ضمن المواد الدراسية الأساسية ويمكن تدريسها من خلال مدخلين الأول : المنهج الرسمي " **Formal Curriculum** " حيث أكدت الخبرات الدولية على أهمية التعليم الرسمي من خلال المقررات الدراسية وفعاليات تدريسها، السياق الاجتماعي والتربوي. وينبغي أن تقدم التربية المدنية فهماً واقعياً للحياة بحيث يألف الطلاب الحياة السياسية والمدنية، وينبغي أيضا أن تُمكن الطلاب من فهم الأعمال التى يقومون بها، وفهم الحياة السياسية بقضاياها الداخلية والخارجية، وأن تعزيز الديمقراطية والحكم الذاتي المبني علي التأمل الواعي والناقد. أما المدخل الثاني فهو المنهج الموازى (المصاحب) "**Informal Curriculum**" وأكدت الخبرات العالمية على أهمية الأنشطة المصاحبة للمنهج الدراسي فى التربية المدنية، وهي أكثر فعالية فى برامج التربية المدنية لأنها تتعدى حجرات الدراسة إلى البيئة الخارجية، أما بخصوص طرق تدريس التربية المدنية فهناك مجموعة من الطرق يمكن

تبنيها منها طريقة حل المشكلات، ولعب الأدوار والمحاكاة وأساليب المناقشة والحوار ومنها(العصف الذهني ، مجموعات النقاش ، المائدة المستديرة ، لجنة تقصى الحقائق ، لجنة المعارضة، المناظرة ، البرلمان الطلابي). وطريقة المشروعات، والحقائب التعليمية، والتعليم التعاوني.

ويقترح البحث أن يكون للتربية المدنية مقرر دراسي مستقل ويتدرج فى موضوعاته ومحتواه ليتناسب مع الشرائح العمرية فى المراحل التعليمية المختلفة فى التعليم قبل الجامعي، وأن تخصص له ما يتناسب مع أهمية وفلسفة وأهداف المقرر القدر المناسب من الحصص فى الخطة الدراسية، وكذلك الأنشطة الصفية واللاصفية.

ج- مد جسور التعاون بين مؤسسات التعليم الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في دعم القيم المدنية داخل المجتمع من خلال تشجيع التعاون بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية خاصة فيما يتعلق ببرامج التربية المدنية وحقوق الإنسان.

د- مع انتشار الانترنت، لم تعد المجتمعات تتحرك عبر الصعيد المكاني فحسب، بل إن هناك مجتمعات تتشكل عبر الفضاء الإلكتروني أيضًا، ومن خلاله تؤسس عديد من الجماعات، وعبر ساحاته يتفاعل ملايين الأفراد، ويُكونون عديد من التنظيمات الافتراضي، ومن ثم فلابد من العمل علي تأسيس منصات تعليمية تعتمد علي التفاعل والمشاركة والحوار وتبادل الآراء، وتعمل كبيئة آمنة للاتصال والتعاون وتبادل المحتوي التعليمي بين جميع أطراف العملية التعليمية.

المراجع:

أبو زينة ،عاطف بدر (٢٠٠٤): الأدوار المتجددة لمؤسسات المجتمع المدني وانعكاسها علي التطبيع الاجتماعي وتنمية المجتمع المحلي ، دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية بني سويف، المجلد الأول ، العدد الثاني

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٤). الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية .. سياسات وممارسات، الأمم المتحدة، نيويورك

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية (٢٠١٦): تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠١٦، الشباب في المنطقة العربية آفاق التنمية في واقع متغير، برنامج الأمم المتحدة، نيويورك

البيلاوي، حسن (٢٠١٨) .(سوسيولوجيا التربية والتنمية تربية متكاملة لتنمية متكاملة، القاهرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

الخشت ،محمد عثمان (٢٠٠٤). المجتمع المدنى، سلسلة الشباب، العدد (٨) القاهرة

الخشت ،محمد عثمان (٢٠٠٧). المجتمع المدني والدولة، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة،

السيد، مصطفى كامل (١٩٩٢). مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى القومى، المجتمع المدنى العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية، ضمن بحوث ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

شكر، عبد الغفار (٢٠٠٥) .الدور التنموي والتربوى للجمعيات الأهلية والتعاونية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٠

عبد الفتاح،.ناهد عز الدين (٢٠٠٢) . الشباب والمجتمع المدنى فى مصر، مستقبل المجتمع والتنمية فى مصر "رؤية الشباب" ضمن أوراق عمل وبحوث

المؤتمر السنوى الثانى للباحثين الشبان ، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،

عمار، حامد (٢٠٠٦).الإصلاح المجتمعى، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الدار العربية للكتاب.

كابيزودو ،اليسا (٢٠٠٨). الدليل التطبيقي للتربية من أجل المواطنة العالمية، مفاهيم ومنهجيات للتربية من أجل المواطنة العالمية لاستعمال المربين والمسؤولين السياسيين، ترجمة: عفاف مبارك و طارق محضاوي، مركز الشمال–الجنوب لمجلس أوروبا، لشبونة

المجيدل ،عبد الله (٢٠٠١) : التربية المدنية: مدخل للارتقاء ببنية العلاقة بين الأسرة والمدرسة، المجلة التربوية، العدد (٥٩) المجلد الخامس عشر – مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، الكويت.

منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد(٢٠١٩). مؤشر مدركات الفساد ٢٠١٨، منظمة الشفافية الدولية

نجيب، كمال(٢٠١٥). التربية المدنية في مصر الحاضر وطموحات المستقبل، القاهرة، ، مجلة التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، العدد

هلال على الدين. عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها فى مصر فى القرن "٢١" الآمال والتحديات.

Gregor, Bish (2017). Civic Values and Christian Colleges: A Study of Student Involvement Effects, A dissertation of Doctor of Philosophy, Azusa Pacific University, Published by ProQuest, California

Hahn, Carole (2003). Democratic Values and Citizen Action: A View from U.S. Ninth Graders. **International Journal of Educational Research**, Vol. 39, Issue 6"

Karon, LeCompte., (2019) Developing Civic Competence through Action Civics: A longitudinal look at the Data, The Journal of Social Studies Research

Ryan, (2011). Productions of Space: Civic Participation of Young People at University, **British Educational Research Journal**, Vol.37 N. 6

The Economist Intelligence Unit (2019). Democracy Index 2018: Me too? Political participation, protest and democracy, London

Tooley, (2000) **Reclaiming Education**, Cassell, London

World Economic Forum (2018). the Global Gender Gap Report, World Economic Forum Switzerland.